الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.8

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٨ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل اللجنة بعد ظهر اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها، بغية اختتام هذا الجزء من عملها اليوم، وفقا لبرنامج العمل. وبعد ذلك، سنستمع إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية، كذلك تمشيا مع برنامج العمل الذي يشجع مشاركة واسعة من المجتمع المدني في هذه المرحلة من مداولاتنا. وفي وقت لاحق من بعد ظهر اليوم، سننظر كذلك في الجدول الزمني الإرشادي للمناقشات المواضيعية.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، أذكر جميع الوفود، مرة أخرى، بالتفضل بمراعاة الحد الزمني المتفق عليه لمدة أقصاها ١٠ دقائق عند التكلم بصفة وطنية. وذلك سيمكن اللجنة من تحقيق الاستخدام الأمثل للوقت المتبقي لها للمناقشة العامة.

السيد نيازالييف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة. كما أتوجه بالتهاني إلى أعضاء المكتب الآخرين. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

سأدلي بنسخة مختصرة من بياني الذي عُمم نصه الكامل عبر بوابة الخدمات الموفرة للورق (PaperSmart).

سبعون عاما مضت منذ إجراء أولى تجارب الأسلحة النووية – والتي تمت في نيومكسيكو في تموز/يوليه ١٩٤٥ – ومنذ استعمال السلاح النووي لأول مرة ضد مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين. وقد كان لهذان الحدثان أثر خطير على حياة البشرية والبيئة والسلام والأمن الدوليين وشكلا تهديدا لبقاء البشرية. ونتيجة لذلك، دخلت معاهدة عدم انتشار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الأسلحة النووية حيز النفاذ قبل ٤٥ عاما وتم الاتفاق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل ما يقرب من ٢٠ عاما.

فهل نجحنا في جهودنا من أجل القضاء على التهديد؟ نعم، فقد تمكنت البشرية من منع تكرار استخدام الأسلحة النووية. ولكن، للأسف، لم نصل بعد إلى هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وما فتئت قيرغيزستان تعتبر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، علاوة على الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونأسف أسفا عميقا لأن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية، على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود عديدة. بيد أن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من السعي إلى تنفيذ جميع أحكام المعاهدة بحسن نية وبتراهة.

ويلاحظ وفد بلدي مع الأسف أننا لم نستطع عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ويمكن للمؤتمر أن يكون معلما بارزا لنزع السلاح وأن يساعد على إرساء السلام في منطقة تزداد فيها التوترات.

وبعد ١٩ سنة من اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ. لذلك، أشارك الزملاء الآخرين في حث جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد – ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ – على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

ويتطلع وفد بلدي إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي لا يزال يحرز تقدما ضئيلا في عمله، وبالتالي يؤخر المفاوضات بشأن عدد من المسائل الرئيسية مثل نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. ومن المؤسف أيضا أن هيئة نزع السلاح لم تصدر أي وثائق نهائية لفترة طويلة من الزمن. ونشجع كل الدول على إبداء الإرادة السياسية اللازمة حتى تفي آلية نزع السلاح بولايتها.

ومن المهم أيضا الاعتراف بأن عددا من الفرص الجديدة للنهوض بأهداف نزع السلاح قد ظهرت، وأود أن أبرز بعضها. فقد رحبت قيرغيزستان بالإعلان مؤخرا عن يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والإعلان بأن الأمم المتحدة ستعقد مؤتمرا دوليا رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في ذلك الصدد. كما شهدنا مؤخرا النجاح في إكمال المفاوضات التي طال أمدها بين إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا والتي تُوجت في ١٤ تموز/يوليه بوضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الشاملة المشتركة. ونعتقد أن تنفيذها بالكامل سيسهم إسهاما إيجابيا في السلم والأمن الدوليين.

ويعتبر وفد بلدي الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمرافق النووية خط دفاع أول ضد الإرهاب النووي. وعليه، فإننا نؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز نظام الضمانات الدولية تأييدا قويا، كما نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من أجل التصدي لتحديات الانتشار التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول. ونتطلع إلى الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في السنة المقبلة.

كما نحيط علما على نحو إيجابي بالتركيز المتزايد على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. وتؤيد قيرغيزستان التعهد الإنساني وهي مستعدة لتأييد مشروع القرار بشأنه.

وترحب قيرغيزستان بانضمام سورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبتدميرها لاحقا لمخزوناتها من الأسلحة الكيميائية تحت إشراف دولي.

وقد اتخذنا العديد من الخطوات والتدابير لحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تنفيذا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويمثل بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، في ذلك الصدد، إنجازا بارزا.

ونؤيد بشدة أهمية وإلحاح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعزيز استخدامه للأغراض السلمية وحدها. وقد قدمت قيرغيزستان، في عام ٢٠٠٥، التزاما سياسيا طوعيا بأنها لن تكون البادئة بنشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. ونرحب بمشروع قرار بشأن موضوع عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نستخدم كل منبر متاح تحت رعاية الأمم المتحدة لتعزيز تلك المبادرة. ونرى أن صياغة أي اتفاق بشأن استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي ينبغي أن تتم في سياق مفاوضات متعددة الأطراف قائمة على التوافق وشاملة للجميع في إطار الأمم المتحدة وولايتها.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم في جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار. وتفخر قيرغيزستان بأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا قد دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩. وتحدد المادة ١٨ من المعاهدة قيرغيزستان بوصفها الجهة الوديعة لها. وقد تولت جمهورية قيرغيزستان، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، رئاسة المعاهدة واستضفنا اجتماعا تشاوريا في بيشكيك في وقت سابق من هذا العام. ورحبت قيرغيزستان بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ على بروتوكول الضمانات الأمنية السلبية الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وقد صدقت فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا والصين بالفعل على هذا الصك، وندعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذوها من دون مزيد من التأخير. إن جمهورية قيرغيزستان مستعدة للاضطلاع بمهامها بإخلاص، بوصفها وديعة البروتوكول.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أننا نتطلع إلى التعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الوفود من أجل الخروج بنتائج جيدة في عملنا وتحقيق نزع السلاح العام الكامل والأمن لشعوبنا كافة، فضلا عن الاستقرار والسلم في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتذر لممثل قيرغيزستان على الضجيج في القاعة خلال الجزء الأول من بيانه، وأدعو جميع الوفود إلى الخروج من القاعة لإجراء أي مشاورات، احتراما للمتكلم الذي يأخذ الكلمة.

السيد البطاينة (الأردن): بداية، يسرني أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا لأعمال هذه اللجنة في دورتها الحالية، كما أهنئ سائر أعضاء المكتب، متمنيا لكم النجاح في إدارة أعمالها. كما وأعرب عن تقدير بلادي لرئيس اللجنة السابق ولأعضاء مكتبه على الجهود التي بذلوها خلال الدورة الماضية.

يضم الأردن لبيان كل من مجموعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز اللذين تم الإدلاء بهما (انظر A/C.1/70/PV.2).

إن التبعات السلبية المترتبة على الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية من جراء استخدام الأسلحة بكافة أنواعها ودون استثناء، ناهيك عن الضرر المترتب عن استحواذها من قبل المجموعات الإرهابية تشكل مصدر قلق كبير لنا في الأردن. وبصفتنا بلدا مشرعة أبوابه لاستقبال

اللاجئين من مناطق النزاعات المتعددة في الأوسط، فإننا نشهد ونرى بأم أعيننا الآثار المتمثلة في العواقب الإنسانية المدمرة لتلك الأسلحة، والتي تدفعنا لتحمُّل ما لا يطاق لكي يهنأ هؤلاء اللاجئون بعيش كريم. وبهذا الصدد، أعيد التأكيد على دعم بلادي لكافة الجهود والمبادرات التي ترمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في مختلف بقاع العالم، وعلى رأسها تعزيز العمل المشترك نحو نزع الأسلحة بكافة أنواعها ومنع حيازتها ووصولها للمجموعات الإرهابية.

إن السعي العالمي نحو تأسيس عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، ينبع من القناعة العالمية الراسخة بخطورة هذه الأسلحة وفتكها، إضافة للعواقب الإنسانية الكارثية. وعليه، يعيد الأردن التأكيد على أن الضمان الوحيد والمطلق لعدم استخدام تلك الأسلحة هو التخلص التام منها. وبهذا الصدد، يرحب الأردن بتحديد يوم ٢٦ من أيلول/سبتمبر في كل عام، يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويرحب أيضا بعقد المؤتمرات الثلاثة في أوسلو ونايايريت وفيينا المتعلقة بالأثر الإنساني للأسلحة النووية.

يدعو الأردن إلى تدعيم مجال الأمن النووي الدولي، بما فيه منع تهريب المواد النووية، وإلى إيجاد الأطر المؤسساتية الفعالة تحقيقا لهذا الغرض. كما ندعو إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعرب أيضا عن أسفنا العميق لفشل لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية، حيث أمست مصداقية هذه المعاهدة على المحك، كون فشل هذا المؤتمر يضاف إلى الانتكاسات العديدة السابقة والمتعلقة بعدم تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠ والتي استندت إلى ما أقره مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والتي ما زال تنفيذها بانتظار الإرادة السياسية من قبل بعض الدول.

لذا يدعو الأردن إلى ضرورة تحمّل جميع الدول المودعة لديها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مسؤولياتها، والعمل على تنفيذ القرارات المترتبة عن هذه المعاهدة بأسرع وقت وبكل شفافية. كما نكرر دعوتنا لإسرائيل بضرورة انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى إخضاع جميع منشآتها ونشاطاتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١)، وأيضا لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٧ (٢٠٠٩). كما نشدد على أن ما يؤمِّن أمن وسلامة الدول هو العدل وسيادة القانون والنأي عن السياسات القمعية والتهميشية والإقصائية وليس مقدار ما تحوزه تلك الدول من أسلحة الدمار الشامل.

يؤكد الأردن على حق الدول في تطوير البحوث وإنتاج استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والتي أطَّرتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمن مادتها الرابعة. كما نشدد على ضرورة تيسير هذا الحق من جميع جوانبه ودون إعاقة له، مع إخضاع جميع هذه النشاطات والمنشآت لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تراعى أيضا أقصى معايير الأمن والأمان المتعارف عليها دوليا.

وفي ظل ما يشهده عالمنا اليوم من ازدياد في عدد النزاعات وتنامٍ لظاهرتي التطرف العنيف والإرهاب، إضافة إلى ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تزايد في التوترات والتحديات غير المسبوقة، الأمر الذي يساهم في إشعال سباق تسلح بين الدول بشكل عام، وينعش الاتجار غير الشرعي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي تعمل على زيادة العنف المسلح وتأجيج النزاعات وإطالة أمدها، نؤكد من جديد على التزام الأردن الكامل ببرنامج عمل الأمم المتحدة

لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود والمساعي للسيطرة على هذه المعضلة، بما في ذلك التوصل إلى معاهدات توافقية دولية ملزمة تراعي شواغل المشروعة لجميع الدول.

إن التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم، يمثّل تحديا فيما يتعلق بتمكين المجموعات الإرهابية من استغلال هذا الفضاء الإلكتروني لخدمة مصالحها. لذا، نحث على العمل بتكثيف الجهود الدولية لإيجاد آلية مشتركة فعالة في مواجهة المخاطر العالمية المشتركة الناتجة عن سوء استخدام وتوظيف الفضاء الإلكتروني.

أما فيما يتعلق باستخدامات الفضاء الخارجي، فإننا نشدد على ضرورة منع تسليحه، وعلى حق جميع الدول في استخدامه للأغراض السلمية فقط. لذا فإن أي مسعى دولي بهذا الصدد يجب أن ينصبَّ على تقنين وتنظيم هذا الحق وليس على تقييده.

إننا في الأردن، وكدولة تسعى لتحقيق وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، وللخصوصية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط، قمنا بالسعي لتحقيق هذا الهدف واتخذنا خطوات حقيقية ملموسة من خلال انضمامنا إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتزع الأسلحة بمختلف أنواعها وتطبيق بنودها، وعلى رأسها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن عضوية الأردن في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

ختاما، أود أن أؤكد على أن وفد بلادي سيعمل بكل إيجابية معكم ومع جميع الدول الأعضاء لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

السيد ندونغ إيلا (غابون) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن سرور وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي الرئيس الرئيس، وأنتم توجهون أعمال اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكامل طوال فترة ولايتكم، رئيسا للجنة.

تؤيد غابون البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

وعلى مدى عدة عقود ظلت مسألة نزع السلاح إحدى الأولويات القصوى بالنسبة لغابون، وما برح بلدي يدعو إلى نزع السلاح العام والكامل. وكما تعلمون، سيدي الرئيس الرئيس، ما تزال إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تمثّل شاغلا رئيسيا بالنسبة للمجتمع الدولي. ويشكّل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين.

ومن مسؤوليتنا أن نضمن ألا تقع التكنولوجيا النووية والمكونات الأخرى في أيدي الإرهابيين. وتهدف معاهدة بليندابا، التي تعد غابون طرفاً فيها، إلى تعزيز النظام العالمي للأمان النووي. كما يرحب بلدي أيضاً بإعلان ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتعرب غابون، شأنها شأن البلدان الأخرى، عن أسفها للمأزق المستمر في مفاوضات نزع السلاح. وبلدي مقتنع بأن التهديد المستمر الذي يشكله التراكم المفرط لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، لا يمكن حله إلا في إطار الآليات المتعددة الأطراف، مثل مؤتمر نزع السلاح. وتؤكد غابون من جديد التزامها بالنظام الدولي لعدم الانتشار، المكرس بموجب هذه الصكوك ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نرحب بالاتفاق الأخير بين المجتمع الدولي وجمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامجها النووي.

وفي حين أن الطبيعة المدمرة لأسلحة الدمار الشامل قد أقرت بالفعل، فقد ثبت أن الأسلحة التقليدية أصبحت أيضاً أسلحة دمار شامل، استناداً إلى عدد الضحايا التي توقعها في جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، فإن معظم النزاعات الجارية في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما في أفريقيا، يؤججها ويفاقمها الاتجار اللامسؤول وغير المنضبط واللاأخلاقي بالأسلحة التقليدية – ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – مع عواقب مأساوية على السكان، ولا سيما النساء والأطفال. وما زال القلق يساور غابون بشأن العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة. وعليه، فإننا نعتقد أن البعد الإنساني ينبغي أن يؤدي دوراً محورياً في المناقشات بشأن نزع السلاح النووي.

وكما نعلم، فإن منطقة وسط أفريقيا التي ما فتئت تزعزع استقرارَها النزاعاتُ العديدة، قد وقعت فريسة للتهديدات الإرهابية التي يمولها في أغلب الأحيان، ضمن أمور أخرى، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بحلقات العمل الثلاث التي عقدت في ليبروفيل. وعقدت الأولى منها في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكان الهدف منها هو وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في وسط أفريقيا. وأوصت الاستنتاجات التي توصلت إليها حلقة العمل تلك بتنفيذ دول وسط أفريقيا سلسلة من التدابير بغية مواجهة التهديد الإرهابي والتهديدات الناشئة عن الصلات بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ونُظمت حلقة العمل الثانية، المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥ حول موضوع مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. ومكنت حلقة العمل بلدان وسط أفريقيا من مواءمة آراءها بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها في المجالات الأمنية والمالية والضريبية والجمركية بغية تعزيز التدابير الوقائية وتدابير الإنفاذ ضد تمويل الإرهاب.

وركزت حلقة العمل الثالثة، المعقودة في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على وضع استراتيجية متكاملة في مجال مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا. وقد نظمها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع حكومة غابون. وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالمساهمة الهامة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا – وعلى وجه الخصوص، في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا – في الجهود الرامية إلى منع النزاعات وحلها وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. كما أحيطكم علماً بأن غابون ستستضيف المؤتمر الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في ليبروفيل.

وأخيراً، يجب علينا أن نواصل دعم جهود نزع السلاح الجارية وإخراج المفاوضات من المأزق الافتراضي الحالي، مما يشجع الصمود في وجه التهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب والصيد غير المشروع والحروب داخل الدول، على سبيل المثال لا الحصر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل غابون على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. كما أشكره على اختصار بيانه، الذي يساعد اللجنة على الاستماع إلى جميع المتكلمين وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، فإني أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة. ويؤكد وفد بلدي لكم ولسائر أعضاء المكتب كامل تعاونه وتأييده. وأود أيضاً أن

أعرب عن تقديري للأمين العام على تقاريره عن بنود جدول الأعمال الواقعة تحت اختصاص اللجنة.

تؤيد إثيوبيا البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، والذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

وربما لا تكون المبالغة كبيرة إذا كان لنا أن نقول إن هذه أوقات خطيرة. فخلال مثل هذه الأوقات يتعين علينا النظر في جميع جوانب المصادر المحتملة للتحديات الفتاكة. ولا شك في أن استمرار وجود الأسلحة النووية يمثّل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن نفهم أن هذه الأسلحة القاتلة والمدمرة يستمر تحديثها وتحسينها. ومما يزيد الطين بلة، فإنها تظل أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظر بعد صراحة بموجب القانون الدولي. إن كبح تصعيد سباق التسلح النووي وتخفيض المخزون من أسلحة الدمار الشامل الأخرى هي المهام التي ينبغي إنجازها دون مزيد من التأخير. إن خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بات يتهددنا اليوم أكثر من أي وقت مضى، نظراً لاحتمال وقوعها في الأيدي الآثمة.

لكن ذلك ليس سوى جزء من المشكلة. وعندما ننظر في عجز الحكمة في كثير من المجالات وقدرة الدول على ارتكاب الحماقات، يمكننا أن نقدر التحدي الذي نواجهه. ولذلك، فالحاجة حاسمة بصورة ملحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إبرام معاهدة ملزمة قانوناً وفعالة للحد من الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ونقلها، ولا سيما إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. لقد أخفق النهج المتدرج في إحراز تقدم منهجي وملموس نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ما فتئت أوكرانيا تؤيد ضرورة إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها واستحداثها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

ونرحب باستكمال خطة العمل الشاملة المشتركة بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران. ويثبت هذا الاتفاق أن الدبلوماسية ناجحة لحسم تحديات بدت مستعصية. كما نرحب بالتأييد الإجماعي للخطة من جانب مجلس الأمن المكرس في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وندعو الأطراف إلى تنفيذ هذه الخطة بحسن نية.

ومن المؤسف أن مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية. ومع ذلك، فلن يشكك هذا في أن معاهدة عدم الانتشار تظل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار. ولا تزال الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل إطاراً لا مثيل له من أجل صون وتعزيز السلم والأمن والاستقرار الدولي.

ولقد أيدنا التعهد الإنساني الصادر في ختام مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ويدل تأييد التعهد من ١١٩ بلداً على أن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية تمثل شاغلاً عالمياً أساسياً. ويجب علينا أن نبذل كل جهودنا لتحديد تدابير فعالة واتباعها لسد الثغرة القانونية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية وإزالتها في ضوء عواقبها الإنسانية غير المقبولة وما يرتبط بها من مخاطر.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية لا تزال الضمان المطلق الوحيد من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. كما نكرر دعوتنا إلى تقديم ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها على يد الدول الحائزة للأسلحة النووية، ريثما تتم إزالة هذه الأسلحة تماما.

وأبدت القارة الأفريقية التزامها بالسلام والأمن الإقليميين بتوقيع عدد كبير من الدول الأعضاء في القارة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤكد معاهدة بليندابا من جديد على مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر درعا للأرض الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر اختبار تلك الأسلحة ضمن أمور أخرى. ولا تزال إثيوبيا ملتزمة بالمعاهدة.

وتؤيد إثيوبيا إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل ببدء نفاذ المعاهدة. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك على سبيل الإلحاح. وعلى وجه الخصوص نناشد الدول الواردة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي يشكل تصديقها على المعاهدة أمرا بالغ الأهمية لبدء نفاذ المعاهدة. ودأبت إثيوبيا، بوصفها دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على العمل على تحقيق مقاصد المعاهدة وأهدافها بالتعاون الوثيق مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي من الأمور البالغة الأهمية لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في ميدان نزع السلاح. وتشاطر إثيوبيا الدول الأعضاء الأخرى إعادة التأكيد على أهمية الأعمال الهامة الموكلة إلى مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم، وتعرب عن قلقها حيال المأزق الذي منع مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته.

ونشاطر دواعي القلق التي أعربت عنها عدة وفود صوب عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة بشكل تفاعلي في تلك العملية بروح من التفاهم المتبادل. فإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمر ضروري لتحقيق السلام والأمن العالميين ولتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وتسبب الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الخراب والمعاناة الجماعية في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك في منطقتنا دون الإقليمية في القرن الأفريقي. وفعلا لا يزال استخدام هذه الأسلحة غير المأذون به على يد الجهات من غير الدول وإمكانية وصولها إليها على نطاق واسع وبدون ضوابط مصدر خطر وقلق كبير للدول في المنطقة. ولذلك السبب على وجه التحديد يشكّل تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية والالتزامات الناشئة عن معاهدات فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمراً بالغ الأهمية. ونحن دائماً على استعداد لمواصلة العمل مع دول الإقليمية والمجتمع الدولي على رصد الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومراقبته ووضع حد له.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد مرة أخرى على التزام إثيوبيا بدون تحفظ بالوفاء بالتزاماتها التعاهدية، فضلا عن دعمها لقرارات الأمم المتحدة الهامة المتعلقة بمسائل نزع السلاح المختلفة.

السيد راجاوناريفيلو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في هذه اللجنة، أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة، وهي مهمة صعبة فعلا. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم على تعاون وفد بلدي الكامل ودعمه في الاضطلاع بأعمالكم. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ معالي السيد كورتني راتراي على الأعمال الممتازة التي اضطلعت بها اللجنة خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

وتؤيد مدغشقر البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2).

وعلى غرار جميع من تكلموا قبلي، أود أن أؤكد مجددا على شعور وفد بلدي بالقلق حيال بطء التقدم المحرز أو حتى عدم إحراز تقدم بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والجمود المستمر بشأن نزع السلاح النووي. فتلك هي المشاكل الرئيسية التي تواجهنا جميعا لأنها تحديات معقدة للغاية يلزم التصدي لها. وبالتالي، بالنسبة لنا نحن، الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لم يعد يتعين بعد الآن إثبات التهديد الماثل للبشرية على الدوام والعواقب الإنسانية الكارثية التي تمثلها الأسلحة النووية. فهي تهددنا، ويستدعي قلقنا التهديد باستعمال تلك الأسلحة أو احتمال استخدامها. وللأسف، بالرغم من القدرات غير المسبوقة للأسلحة النووية على تدمير البشرية وبيئتها تدميرا كاملا، فإن أسلحة الدمار الشامل هي الوحيدة التي لم تحظر. وفي الواقع، يسعى البعض إلى تحديثها.

وبذلت حكومة بلدي قصارى جهدها للإسهام في تحقيق الأمن النووي. فهي قد صدقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة بليندابا، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ضمن أمور أخرى، وهي إحدى الدول الـ ١١٩ التي دعمت الالتزام النمساوي بملء الفراغ القانوني بشأن حظر الأسلحة النووية وإزالتها. ويعتقد وفد بلدي أن الوقت قد حان لبدء مفاوضات بشأن إبرام صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، بما في ذلك حظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها واختبارها، وحيازتها وتخزينها ونقلها ونشرها والتهديد باستعمالها أو استعمالها، فضلا عن حظر مساعدة تلك الأعمال المحظورة أوتمويلها أو تشجيعها أو التحريض عليها .

وترحب مدغشقر بقرار الاجتماع الثاني للجمعية العامة الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي حين ننتظر تحقيق ذلك الهدف، نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها وأن تتخذ خطوات ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي. ويناشد وفدي الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ألا تهن عزيمتها وأن تواصل اغتنام كل فرصة لدعم الالتزام الإنساني بإبرام صك قانوني لحظر الأسلحة النووية وإزالتها ودعم الاقتراحات والقرارات من أجل التفاوض بشأن عقد معاهدة جديدة بشأن حظر الأسلحة النووية وإزالتها.

وترحب مدغشقر بالاتفاق التاريخي بشأن المسألة النووية الإيرانية الذي أبرم في تموز/يوليه الماضي في فيينا، والمقرر اعتماده قريبا. فهو يشجع الأطراف المعنية على تنفيذه على النحو المطلوب.

وعقدت اجتماعات ومناسبات لمناقشة مسائل نزع السلاح. ولوحظ إحراز تقدم، مثل بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة وعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة؛ والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالرغم من عدم التوصل إلى توافق للآراء على وثيقته الختامية؛ والاجتماعات المتعلقة بالأنشطة في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، نشعر بالأسف لكون المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا يزال لم يعقد. وفي ذلك الصدد، يناشد وفد بلدي دول المنطقة التي لم تصبح طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تبدي المرونة وتمتثل لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المختلفة من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى تنظيم ذلك المؤتمر الذي طال انتظاره.

يؤمن وفدي بفعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وفي ذلك الصدد، يود أن يعرب عن اقتناعه بأن نهجنا نحو مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، من قبيل المفاوضات

المتعلقة بوضع مدونة قواعد سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي، ينبغي أن يكون نهجا متعدد الأطراف، وأن يتم تحت رعاية الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بذلك الموضوع، يؤمن وفدي إيمانا راسخا باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ويعارض أي محاولة لبدء أي سباق تسلح في الفضاء.

سيواصل بلدي، قدر الإمكان، الوفاء بمسؤولياته في مجال مكافحة الإرهاب، ولا نزال ملتزمين بمعاهدة بليندابا. ونود أن نشدد على أهمية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة التقنية والتعاون من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

إن انعدام الأمن والعنف الناجم عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلغ مستوى لا يكبح له جماح في العديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا، بما في ذلك الألغام، لذلك، لا يسع وفدي إلا أن يشعر بالسرور لبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. ومما يزرع الأمل في قلوبنا تنفيذها وتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لأنهما جاءا في الوقت المناسب، وذلك سيمكننا من تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بغية وقف التجارة غير المشروعة بالأسلحة، ونقلها وتصنيعها وحيازتها. وقد شاركت مدغشقر بنشاط في المفاوضات المؤدية إلى اعتماد المعاهدة ووقعت عليها في السنة الأولى التي فُتح فيها باب التوقيع عليها، وتصديقنا على المعاهدة جارٍ. لذلك يدعو وفدي إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، ليتسنى البدء بتنفيذها، ويمكنها أن تنشئ نظاما للمراقبة يمكننا من رصد البيع غير المشروع، واقتناء تلك الأسلحة من جانب جماعات غير تابعة للدول، أي لإرهابيين وغيرهم من مرتكبي أعمال الاضطراب وعدم الاستقرار التي يمكن أن تضر بالحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

أما بصدد موضوع الأسلحة التقليدية، فقد وقعت مدغشقر في عام ٢٠٠٨ على اتفاقية الذخائر العنقودية وتصديقنا عليها عملية جارية ولا يحتاج إلا إلى إصدار مرسوم في ذلك الشأن.

أما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشمال، فقد صادقت مدغشقر منذ عام ٢٠٠٨ على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

نشجب استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا الذي تسبب بمقتل مئات المدنيين ودفع مجلس الأمن إلى الدعوة إلى تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية والمعدات المستخدمة في إنتاجها. وترحب مدغشقر باتخاذ مجلس للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بالإجماع في آب/أغسطس الذي يهدف إلى تحديد مرتكبي الهجمات في الجمهورية العربية السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية التي تسببت في وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. وقد صادق وفدي في عام ٢٠٠٤ على تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. إن مدغشقر تشعر بالفزع إزاء الأعداد المتزايدة من النازحين الفارين من الفظائع، الأمر الذي أدى إلى أزمة لاجئين، ونؤيد مبادرة فرنسا المقترحة بشأن عدم استخدام حق النقض في مجلس الأمن في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية.

السيدة بايفيتش (الجبل الأسود) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس الرئيس، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفدي الكامل وتعاونه البناء معكم في أداء واجباتكم الهامة.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي.(انظر A/C.1/70/PV.2) وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

إن الجبل الأسود لا يزال ملتزما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسوف نؤدي دورنا في الجهود الرامية إلى بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في بناء السلام والأمن. بينما من سوء الطالع أنه كان من الصعب جدا التوصل إلى اتفاق هذا العام في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في المعاهدة، نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه ينبغي لهذا الصك الدولي أن يستمر باعتباره خارطة طريق من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

إن الجبل الأسود بوصفه دولة طرفا في أهم الاتفاقات الدولية كافة المتصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يضطلع بشكل خاص بدور نشط في مجال منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وقد بنينا الأطر التشريعية الوطنية والقدرات الإدارية المصممة لتمكيننا من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك من خلال اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ هذا الصك الهام. وعلي أن أذكر أنه ترسيخا لنهجنا المنسق والشامل للمسائل المتصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وانطلاقا من هدف تقديم الدعم إلى سلطاتنا الوطنية، قام الجبل الأسود في حزيران/يونيه من هذا العام بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة وطنية حول تنفيذ القرار، بدعم ومشاركة من مركز منع نشوب النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

كذلك يعمل الجبل الأسود على تطوير قدرته المؤسسية على التصدي لمخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. فقد أعددنا خطة العمل الوطنية بشأن الموضوع، ونتوقع أن يتم اعتمادها مع نهاية السنة. ونود أن نعرب عن التقدير لحملة التوعية بالآثار الإنسانية الكارثية المحتمل أن تتعرض لها البشرية بسبب إمكانية استعمال الأسلحة النووية. ونرحب بالمؤتمرات المتعلقة بهذا الموضوع والتي انعقدت في أوسلو، ونايايريت، وفيينا، والتي حضرناها، ونتطلع إلى المزيد من المناقشات والأنشطة في هذا المجال.

نشيد بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة المعقود في كانكون هذا العام. ونعتقد أن هناك أساسا متينا لمعاهدة تجارة الأسلحة للمساهمة بشكل هام في منع تجارة الأسلحة غير المضبوطة من تأجيج الصراعات المسلحة، مما سيحدث فرقا حقيقيا في حياة وسُبل عيش الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم وفي مجال حقوق الإنسان. وسيكرس الجبل الأسود نفسه للتنفيذ الكامل والفعّال للمعاهدة، فضلا عن التمسك بالمبادئ والمعايير المنصوص عليها في المعاهدة على الصعيد العالمي. إن الإطار التشريعي القائم لدينا يهدف إلى ضمان الامتثال الكامل للواجبات والالتزامات الدولية، لا سيما معاهدة تجارة الأسلحة والتدابير التقييدية ذات الصلة التي أقرها مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، فضلا عن حالة حقوق الإنسان في البلد المعني.

يؤيدالجبل الأسود بقوة الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الذخائر العنقودية وإضفاء الطابع العالمي عليها. ورحبنا باعتماد خطة عمل دوبروفنيك في المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية الذي سيوجه مزيدا من الأنشطة، بهدف التوصل إلى حظر كامل على استعمال وإنتاج ونقل وتكديس هذه الأسلحة اللاإنسانية. وفي السنوات الخمس الأولى بعد بدء نفاذ هذا الصك الإنساني الدولي الهام، قام الجبل الأسود بتدمير كامل مخزوناته من الذخائر العنقودية، وبذل كل

الجهود اللازمة لاستكشاف المناطق الملوثة وتطهيرها، ووضع إطارا تشريعيا من أجل مساعدة الضحايا.

إن الجبل الأسود ملتزم بالعمل في ظل التحديات التي نواجهها جميعا في وقت تتزايد فيه الشكوك، وسنواصل اتخاذ الخطوات الرامية إلى بناء عالم أكثر سلما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثلة الجبل الأسود على إيجاز بيانها، مما سيساعد اللجنة على الاستماع إلى جميع المتكلمين ضمن الجدول الزمني المتفق عليه.

السيد الأُمني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم اليوم بالنيابة عن ممثلنا الدائم، الذي حاول طيلة الأيام الثلاثة الماضية إيجاد الوقت للإدلاء ببيانه شخصيا ولكن لم يحالفه النجاح في ذلك. والنص مكتوب باللغة الفرنسية وسأدلي بنص مقتضب. وسينشر النص الكامل على بوابة الاقتصاد في الاستهلاك الورقي ”PaperSmart“.

(تكلم بالفرنسية)

سيدي الرئيس الرئيس، باسم وفد المملكة المغربية، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين تهنئة حارة على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، الممثل الدائم لجامايكا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة، السيد كيم وون – سو، على بيانه الذي سيدلى به أمام اللجنة.

ويعرب وفد المغرب عن تأييده للبيانات التي أدلي بها باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/70/PV.2).

تجري مداولاتنا وسط مناخ دولي يتسم بتدهور الأمن الدولي وتفاقم التهديدات الإرهابية، لا سيما في الشرق الأوسط وفي منطقة الساحل والصحراء. كما أن الحالة تتسم بالخمول في آليات نزع السلاح النووي وبعدم إحراز تقدم حقيقي نحو إزالة الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، يتطلب الأمن الجماعي أيضا التخلي عن الانتشار النووي والالتزام بنزع السلاح. لم يعد من المجدي الإدلاء بهذا البيان العام تلو الآخر في اللجنة الأولى.

إن المملكة المغربية طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وهي ملتزمة التزاما راسخا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية، التي هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة غير المحظورة عالميا من خلال صك ملزم. ومن هذا المنطلق، شارك المغرب في المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. إن أثر استعمال الأسلحة النووية الذي لا رجعة فيه على البيئة والحياة البشرية يطالبنا بالمضي قدما بثبات صوب حظر تلك الأسلحة.

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها صكا أساسيا للحفاظ على السلم والأمن العالمي. وترى المملكة أن من الضروري احترام جميع الدول لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والالتزامات المترتبة عنها. وبالمثل، فإن التدابير التي أوصت بها قرارات المؤتمرات الاستعراضية تشكل عقودا من شأن احترامها على نحو كامل أن يتيح لنا المضي قدما معا نحو تحقيق أهداف المعاهدة.

ونظرا لفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وعدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ التدابير المتفق عليها، نحن نرى، رغم الجهود المبذولة، أننا بعيدون عن بدء عملية لنزع السلاح تفضي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن نزع السلاح عملية تدريجية. وفي الوقت

نفسه، فإن مفهوم العملية يتطلب نهجا شاملا، يتألف من هدف واضح مشترك ومراحل مترابطة وتدابير ترمي إلى تحقيق تخفيضات كبيرة لتعزيز تحقيق تقدم لا رجعة فيه. كما ينبغي أن تكون هذه العملية شفافة ويمكن التحقق منها دوليا. فوقف تحديث الترسانات النووية والحد من دورها في المذاهب الدفاعية وضمانات الأمن السلبية إلى الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمور من شأنها أن تبني الثقة في عملية نزع السلاح.

كما ينبغي أن يكون حظر التجارب النووية لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ولن يكون ذلك ممكنا إلا ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما يأسف المغرب لتأخر دخولها حيز النفاذ ويدعو جميع الدول، ولا سيما القوى النووية التي لم تصدق بعد على المعاهدة، إلى أن تفعل من أجل تيسير دخولها حيز النفاذ.

لا جدال في أن عالمية معاهدة هامة بقدر أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخدم الهدف المشترك المتمثل في أمننا الجماعي. ويشدد المغرب على أهمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة إلى جميع دول منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل.

من المؤسف أنه لم يتم في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار التوصل إلى قرار من أجل تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للقرار الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. يمكن أن يكون مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة فرصة تاريخية للشروع في عملية من شأنها أن تتيح لنا تخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

إن المغرب مقتنع تماما بأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يتوقف على كفاءة آليات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، الذي يعتمد على الإرادة السياسية للدول واحترام الالتزامات والتعهدات التي قطعت. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن مشاكل مؤتمر نزع السلاح هي في الواقع سياسية. وندعو إلى توخي المرونة لتمكين المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن لتمكينه من الاضطلاع بدوره كاملا. وفي نفس السياق، نهيب باللجنة الأولى مواصلة مناقشة الوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية عملها. لقد قدم وفدنا عدة مقترحات في هذا الصدد وسوف يسهم بنشاط في المشاورات غير الرسمية التي تعتزمون، السيد الرئيس، إجراؤها خلال الدورة الحالية.

وتعلق المملكة المغربية أهمية خاصة على تبادل المعلومات والخبرات، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في مجال الأمن النووي وفي مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والمواد النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، تشارك المملكة في العديد من المبادرات الدولية، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي. الخبرات والتجارب المتبادلة في سياق تلك المبادرات الدولية ستعزز الإجراءات المتعددة الأطراف المتعلقة بعدم الانتشار والأمن النووي.

وفي هذا السياق، نظم المغرب عدة أنشطة، وسوف يشارك، مع إسبانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تنظيم تدريب دولي بشأن أمن النقل البحري في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. علاوة على ذلك، ومنذ عام ٢٠١١، يستضيف المغرب في الرباط، الأمانة الإقليمية لمبادرة مركز التفوق للدول الأعضاء في الواجهة الأفريقية للمحيط الأطلسي المعنية بالتخفيف من حدة المخاطر النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. يهدف المركز، بالتعاون

مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز قدرة البلدان في المنطقة من حيث الاستجابة للمخاطر التي تشكلها العناصر الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية والتخفيف من حدتها. وبالتعاون مع جورجيا والفلبين، أنشأ المغرب فريق أصدقاء لتحليل تخفيض خطر التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

وبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية والكوارث التي تسببها، فإن التداول غير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها يمثلان تحديا حقيقيا لاستقرار الدول ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن كونهما تحديا لتنميتها الاقتصادية، ولا سيما في أفريقيا. ويعتقد المغرب أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من الأدوات الأساسية في مكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. إن الحالة المقلقة السائدة في منطقة الساحل والصحراء بسبب جميع أنواع التجارة غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، والصلات القائمة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الاتجار بالأسلحة، تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول المنطقة على أساس نهج شامل. ومن هذا المنطلق أيضا، فإن المملكة المغربية تؤيد بقوة برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليها والصك الدولي للتعقب.

ويرحب المغرب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة ونجاح عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف. ولكي يحقق هذا الصك أهدافه، يظل المغرب مقتنعا بأنه من الضروري ضمان تنفيذه بصورة منصفة وشفافة، مع الاحترام الكامل للحقوق المشروعة للدول في الحصول على الوسائل اللازمة للدفاع عن استقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وسوف نقدم مزيدا من التفاصيل بشأن مسائل أخرى في إطار المناقشة المواضيعية.

السيدة أديكاري (نيبال) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة، ومن خلالكم أن أهنئ سائر أعضاء مكتب اللجنة على انتخابهم. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بدور أعضاء المكتب المنتهية ولايته على مساهمتهم في الدورة الماضية. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في هذا الصدد ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

وفي هذا العام، نحتفل بذكرى مرور سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، المنظمة التي أنشئت لصون السلم والأمن في العالم. وهذا العام أيضا هو السنة السبعون لاستخدام القنبلتين الذريتين في هيروشيما وناغازاكي. والأثر المدمر لاستخدام القنبلة الذرية يذكرنا بمضاعفة جهودنا والتحلي بإرادة سياسية جماعية من أجل نزع السلاح الكامل والشامل. وبينما نحتفل بهاتين الذكرتين السنويتين، قد تكون هذه فرصة سانحة لنا لكي نتأمل مسترجعين الأحداث لنرى ما إذا كانت تعددية الأطراف قد أوفت بتوقعاتنا لصون مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة.

وفي الشهر الماضي، اعتمد قادتنا خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، في الوقت الذي يشهد فيه العالم اتجاها متزايدا في النفقات العسكرية، التي تقدر بأكثر من ١,٧ تريليون دولار في السنة. ولو كان بالإمكان إنفاق ذلك المبلغ من المال على الأنشطة الإنمائية، لتمكن من العيش حياة أفضل بلايين الناس على الأرض الذين يعيشون في الحضيض. وقد حان الوقت لكي نستثمر الموارد والجهود مع التزامات قوية بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخفض

الإنفاق العسكري إذا أردنا التصدي للأسباب الجذرية للتراعات والفقر وعدم التخلي عن أي أحد، مثلما توخينا بصورة جماعية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وما انفك السلم والأمن الدوليان ونزع السلاح وعدم الانتشار في صدارة سياستنا الخارجية. وباعتبار نيبال بلدا يلتزم التزاما ثابتا بميثاق الأمم المتحدة، فإنها تؤيد باستمرار نزع السلاح النووي، وتتقيد تقيدا صارما بمبادئ عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتؤكد من جديد دعمها الثابت للنزع العام والكامل وفي إطار زمني محدد لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية.

وباعتبار نيبال طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ودولة موقعة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تشعر بالقلق إزاء وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتعتقد نيبال أن تقديم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات الأمن السلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صك ملزم قانونا سيكون خطوة هامة في تحقيق نزع السلاح النووي. ويجب أن نركز اهتمامنا على فرض حظر دائم على تجارب الأسلحة النووية ورفض سياسة الردع النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، ثمة حاجة ملحة لبدء المفاوضات بشأن وثيقة ملزمة قانونا يمنح ضمانات أمنية من القوى النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتعرب نيبال عن أسفها لفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية.

ونيبال تؤيد تماما التنفيذ الفعال لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما تأمل نيبال أن يكفل بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة وضع الآليات التنظيمية الدولية في تجارة الأسلحة التقليدية باعتبارها صكا ملزما قانونا، بمزيد من الشفافية والمساءلة. وينبغي للمجتمع الدولي العمل بشكل جماعي من أجل تعزيز آليات الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنع تفشي إساءة استعمالها من جانب العناصر الإجرامية.

ونيبال تعلق أهمية كبيرة على المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بغية تعزيز الملكية الجماعية، وإجراء مداولات فعالة واتخاذ إجراء جماعي عالمي يتسم بالمسؤولية. وتؤيد نيبال التعجيل بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح بموجب ولايته ودون أي تأخير.

لقد أصبح الإرهاب تهديدا مستمرا لصون السلم والأمن الدوليين، وينطوي على مشاكل متعددة الأوجه. وثمة حاجة ملحة لمعالجة هذه المشكلة بصورة جماعية باتباع نهج شامل، باعتباره أساس السلام الدائم الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالاستناد إلى دعائم قوية تتمثل في العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد وفد بلدي مجددا إدانته الصريحة للإرهاب في أي مكان وبجميع أشكاله ومظاهره، ويدعو إلى التعجيل باختتام المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

ونعترف بالحقوق المشروعة لكل دولة ذات سيادة في السعي إلى تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية فقط تحت إشراف دولي فعال وندعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتؤكد نيبال مجددا تأييدها لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتشدد على أهمية إبقائه خاليا من الأسلحة لصالح البشرية.

وتؤيد نيبال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف المناطق باعتبارها خطوات حاسمة لإعطاء معنى حقيقي لنزع السلاح، وترحب بأي جهود صوب إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وترحب نيبال باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، الذي اعتمد في تموز/يوليه.

وقد شاركت نيبال بنشاط في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوسلو، ونايايريت بالمكسيك، وفيينا، وتؤيد تأييدا تاما مبادرة عقد المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ونأمل أن تفضي بجهودنا المشتركة إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية وفي نهاية المطاف إزالة الأسلحة المميتة من الكوكب.

ونيبال تستضيف مختلف كيانات الأمم المتحدة وكيانات إقليمية أخرى، بما فيها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وترى نيبال أن الآليات الإقليمية تسهم إسهاما كبيرا في إدماج المنظورات الوطنية في الديناميات الإقليمية للازدهار الجماعي في المنطقة من خلال المشاركة البناءة. ونتوقع أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، وهو مكتب الأمم المتحدة الوحيد الذي تنقله الأمانة العامة مؤقتا إلى بانكوك في أعقاب الزلازل التي ضربت نيبال في وقت سابق من هذا العام، سيستأنف أعماله في كاتماندو في أقرب وقت ممكن.

وستعرض نيبال قريبا مشروع قرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في الدورة الحالية للجنة، وتتوقع استمرار الدعم المقدم من جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما كان الحال في السنوات الماضية.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن تواصل اللجنة الأولى هذا العام تكريس الوقت والطاقة لتوسيع نطاق التفاهم وإيجاد توافق في الآراء وبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء، بهدف جعل العالم أكثر أمانا واستقرارا وسلاما.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، سنواصل الآن النظر في مسألة واحدة متبقية بشأن الجدول الزمني الإرشادي للمناقشات المواضيعية، وهي: عرض من رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

والمسألة التي ننظر فيها هي ما إذا كان ينبغي لرئيس فريق الخبراء الحكوميين أن يعرض تقريره النهائي أمام اللجنة. ونحن لا تنظر في مسألة جوهرية. وهذه مسألة إجرائية. وهذه المسألة وغيرها من المسائل الإجرائية الأخرى ذات الصلة يمكن مواصلة مناقشتها في إطار أسلوب عمل اللجنة. وعلى هذا النحو، فإن العرض الذي نناقشه حاليا لا يشكل بالضرورة تأييد لعمل فريق الخبراء الحكوميين أو لاستنتاجاته. كما أنه لا يؤثر على نتائج اللجنة.

هل لي أن أعتبر أننا بهذه الاعتبارات يمكن أن نمضي قدما بإجراءات عمل اللجنة؟

لم أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

بنود جدول الأعمال ٨٧ إلى ١٠٤ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة الآن لبيان المراقب عن الكرسي الرسولي.

السيد كوردن (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يقدم وفد بلدي تهانيه وتعاونه الكامل لكم، سيدي الرئيس الرئيس، وأنتم تقودون اللجنة في سعيها إلى تحقيق السلام العالمي.

إن الخطاب الذي ألقاه البابا فرانسيس مؤخرا أمام الأمم المتحدة (انظر A/70/PV.3) يمكن أن يشكل نبراسا يسترشد به عملنا، لأنه يحدد المبادئ التي يحتاج إليها العالم لتحقيق السلام الدائم والأخوة العالمية في بيتنا المشترك.

وهذا الإخاء يجب أن يرتكز على قدسية حياة كل إنسان. وقد ناشد الجميع ”العمل دون كلل من أجل تجنب الحرب بين الأمم وبين الشعوب“، لأن الحرب هي ”إنكار لجميع الحقوق واعتداء هائل على البيئة“. ولذلك، وكما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، يجب علينا أن نواصل بدأب اتباع أساليب التفاوض والوساطة والتحكيم بوصفها السبيل الوحيد لوضع قواعد دولية لحماية جميع الشعوب.

تشمل أعمال اللجنة الأولى طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالأسلحة – الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والذخائر العنقودية والطائرات المسلحة بلا طيار والأسلحة النووية وتجارة الأسلحة والحيلولة دون نشر أسلحة عن الفضاء الخارجي. وفي جميع تلك المجالات، هناك نتائج مختلطة ولكن لا يمكن القول بأن العالم يقترب حتى من حالة نزع السلاح. وبينما تواصل الموارد التي تُنفق على العسكرة وتطوير الأسلحة ارتفاعها، يبدو تمويل جميع برامج الأمم المتحدة للسلام والتنمية مجتمعة هزيلا مقارنة بها.

ووفيات المدنيين جراء استعمال الأسلحة المتفجرة في ازدياد. وما زالت الأسلحة مثل الذخائر العنقودية والأسلحة الكيميائية، وإن كانت لا تزال محظورة، تجد طريقها إلى الصراعات. وتقف الصراعات التي تشوه المشهد العام وتدفع الناس للفرار من بيوتهم إلى الصحارى والبحار الخطرة – بل وإلى المقابر، شاهدا على انعدام الإرادة السياسية المطلوبة إذا أردنا استئصال ثقافة حمل السلاح التي لا تزال تقف عقبة أمام التنمية السلمية للشعوب. ولن تكون هناك أبدا تنمية مستدامة من دون سلام. ويجب على الحكومات أن تعقد العزم على اتخاذ إجراءات للحد من تصنيع وبيع واستخدام الأسلحة بجميع أوصافها وتقليل اعتمادها على الأسلحة من أجل الوصول للسلطة. وبينما تتضح معالم القرن الحادي والعشرين تدريجيا، يصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن الحرب لا تحل النزاع ولا يمكن أن تحله. والوسائل الوقائية والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام هي أفيد الأدوات المتاحة لنا. وعلينا أن نستخدمها أكثر بكثير مما نفعله في الوقت الحاضر.

وتشكل الحالة المتردية للمفاوضات بشأن الأسلحة النووية شاغلا رئيسيا للجنة. ويبدد فشل المؤتمر التاسع للأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاتفاق على وثيقة ختامية الإرادة السياسية لإجراء مفاوضات ترمي إلى الوفاء بوعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، يستمر تحديث الأسلحة النووية. وفي خطابه أمام الجمعية العامة، أعرب البابا فرانسيس عن قلق الكثيرين في جميع أنحاء العالم، بتشديده على الحاجة الملحة إلى العمل

”لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نصًّا وروحًا،

حتى يتحقق الحظر التام لهذه الأدوات“ (A/70/PV.3، صفحة ٧).

ومن ثم، فقد عزز البابا الرسالة التي أرسلها إلى مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي قال فيه إنه

”لا يمكن أن يكون الردع النووي والتهديد بالتدمير المتبادل المؤكد أساسا لأخلاقيات الأخوة والتعايش السلمي“.

بل إن الردع النووي عقبة أمام السلام الحقيقي والدائم. والواقع أن السلام الحقيقي والدائم بين الأمم لا يمكن أن يتمثل في امتلاك عتاد مناظر من الأسلحة المدمرة بنفس القدر، ولكن في الثقة المتبادلة وحدها. ومن ثم، يجب أن نبني الثقة بين الأمم. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عندما تلتزم جميع الأمم بالقواعد نفسها. إن العقد شريعة المتعاقدين. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست مجرد مجموعة من الالتزامات القانونية؛ وإنما هي أيضا التزام أخلاقي قائم على الثقة بين الأطراف. إلا أن الفرضية المحورية لها، المتمثلة في نزع السلاح النووي مقابل عدم الانتشار النووي، لا تزال حلما بعيد المنال. وما لم يكن هناك امتثال للالتزامات بنزع السلاح النووي، وهو ما يشكل بالتالي انتهاكا للثقة، فإن انتشار الأسلحة النووية سيكون مرادفا منطقيا، الأمر الذي لن يهدد مصداقية معاهدة عدم الانتشار فحسب، ولكن وجود المعاهدة ذاته في نهاية المطاف.

والجهود المبذولة حاليا لتعريف الجمهور بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية تستحق دعمنا الكامل. وسيكون إنشاء الأمم المتحدة لفريق عامل مفتوح باب العضوية لتحديد وصياغة تدابير فعالة للتنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الأحكام القانونية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، خطوة أولى جيدة. وينبغي عدم تطبيق قاعدة توافق الآراء لعرقلة تلك الجهود. وبينما ينبغي طرق جميع الأبواب لجعل هذه العملية شاملة للجميع، فإن تعنت البعض يجب ألا يعيق التعبير عن إرادة المجتمع الدولي في المضي قدما بشأن مسألة السلام والأمن ذات الأهمية القصوى.

وقد دعا البابا فرانسيس إلى إجراء حوار عالمي، يشمل كلا من الدول النووية وغير النووية والمنظمات المتنامية التي يتألف منها المجتمع المدني، وذلك بهدف ضمان حظر الأسلحة النووية بصورة نهائية لمصلحتنا جميعا. وإذا منحنا الفرصة للمفاوضات والنوايا السياسية الحسنة والتحقق الكامل، فإن العالم لن يكون مآله انتشار الأسلحة النووية. وكما ذكر البابا فرانسيس في خطابه أمام الجمعية العامة،

”إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا حول المسألة النووية في منطقة حسّاسة في آسيا والشرق الأوسط دليل على إمكانات النوايا السياسية الحسنة والقانون، عندما تتم ممارستهما بصدق وصبر ومثابرة“ (المرجع نفسه ص ٧).

فلنستمع إلى دعوة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي من أجل إحراز تقدم عاجل نحو إزالة الأسلحة النووية لأن الضمانة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية هي القضاء التام عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة كريستوري (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلمت بالفرنسية): إن الاحتفال في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة للتأمل في التقدم المحرز في تعزيز نزع السلاح وتنظيم التسلح، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. واللجنة الدولية للصليب الأحمر لها منظور خاص حيال هذه المسألة باعتبارها منظمة

إنسانية مكلفة بمساعدة وحماية ضحايا النزاعات المسلحة ومنع المعاناة عن طريق تعزيز القانون الدولي الإنساني، المعروف أيضا باسم قانون النزاعات المسلحة أو الحرب، والترويج له.

لقد كانت إحدى سمات النزاعات المسلحة، على مدى السبعين عاما الماضية، بل القرن الماضي، استخدام منظومات الأسلحة البعيدة المدى القادرة على إيصال قوة تفجيرية هائلة على امتداد منطقة واسعة. والقنابل الشديدة الانفجار والقذائف ومنظومات الأسلحة غير المباشرة مثل مدافع الهاون والصواريخ وغيرها من أنواع المدفعية وقاذفات الصواريخ المتعددة الفوهات ذات فائدة كبيرة للجيوش في ساحات القتال المفتوحة. ولكنها عندما تُستخدم ضد أهداف عسكرية تقع في مناطق مأهولة بالسكان، فإنها تتسبب في إحداث آثار عشوائية ذات عواقب وخيمة على المدنيين والتي غالبا ما تكون مدمرة، كما شهدنا في العديد من النزاعات المسلحة المستمرة. كما يسبب استخدام الأسلحة المتفجرة المرتجلة من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في المناطق المأهولة بالسكان معاناة رهيبة.

وبالإضافة إلى الآثار المباشرة متمثلة في الإصابات والدمار والخسائر في الأرواح، فإن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان تكون له آثار كبيرة غير مباشرة لاحقا على المدنيين والتي تتفاقم بسبب طول أمد الأعمال العدائية. والأضرار الجانبية التي تلحق بالبنى التحتية المدنية الأساسية، مثل شبكات الإمداد ومرافق المياه والكهرباء، تعوق بشدة الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها السكان المدنيون للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية. وتزيد هذه الحالات من الأخطار التي تتهدد صحة وحياة المدنيين ويمكن أن تؤدي إلى تشريدهم.

ولذلك، يبدو من الواضح أنه ينبغي تفادي استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع في المناطق المكتظة بالسكان نظرا للاحتمالات الكبيرة بأن تترتب عليها آثار عشوائية. وهذه المسألة تهم جميع الدول، وليس فحسب تلك التي تشارك حاليا في نزاعات مسلحة، لأن معظم ترسانات القوات المسلحة تضم هذه الأنواع من الأسلحة. وفي ضوء اتساع نطاق الضرر الذي يلحق بالمدنيين في صراعات اليوم، من المهم أن توضح الدول كيفية ضمانها لاستخدام قواتها المسلحة للأسلحة بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني عند الاضطلاع بأعمال عدائية في مناطق مأهولة بالسكان. وتحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول على الإعلان عن سياساتها وممارساتها ذات الصلة، بما في ذلك أي قيود مفروضة على استخدام أسلحة متفجرة معينة في المناطق المأهولة استنادا إلى عدم دقتها المتأصلة أو غير ذلك من الآثار العشوائية المحتملة.

وستساعد هذه المعلومات على تعزيز الحوار بشأن المناقشات المتعلقة بهذه المسألة الإنسانية الهامة، كما ستساعد الأطراف في الصراعات الذين يريدون حقا احترام القانون على تحسين حماية المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان.

إن أول قرار اتخذته الجمعية العامة، قبل ما يقرب من ٧٠ عاما، يطمح إلى

> ”إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل من الترسانات الوطنية“ (القرار ١ (د-١))، الفقرة. ٥ (ج))

غير أنه بعد ٧٠ عاما، تظل الأسلحة النووية هي الوحيدة التي لا تخضع لحظر كامل، بخلاف الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي مُنع استخدامها منعا باتا. وهذا الوضع الراهن أمر مرفوض عندما ننظر في أننا لم يكن لدينا قط هذا القدر من الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، أيا كان الشكل الذي قد تتخذه، مثلما نفعل اليوم، كما تم الاعتراف به صراحة في عام ٢٠١٠ من قبل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي المؤتمرات الدولية الثلاثة المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في أوسلو، ونايارِيت، وفيينا، قدمت أدلة على الحجم الذي لا يمكن تصوره للمعاناة التي تتسبب بها الأسلحة النووية من حيث الآثار المباشرة والطويلة الأمد على الناس والمجتمعات ونظم الرعاية الصحية والبيئة. وأصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر الياباني للتو تقريرا مزعجا عن حقيقة أنه بعد مرور ٧٠ عاما على قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية، لا تزال مستشفيات الصليب الأحمر تعالج عدة آلاف من الناجين من الآثار الطويلة الأجل للتعرض للإشعاع.

وعندما يهدد السياق الدولي بعدم الاستقرار، فإن بعض الدول قد تميل إلى النظر إلى الأسلحة النووية كوسيلة لضمان أمنها. ولكن لا يمكننا أن ننظر جديا إلى هذه الأسلحة ذات العواقب الإنسانية الكارثية التي لا رجعة فيها كوسيلة لحماية المدنيين، ناهيك عن البشرية جمعاء. الغالبية العظمى من الدول متفقة اليوم على أن الوقت قد حان للتصدي للآثار الإنسانية للأسلحة النووية وجعل ذلك الأساس الذي تقوم عليه جميع جهود نزع السلاح النووي. وفي هذا العام، طلب بيتر ماورير، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى جميع الدول أن تضع جدولا زمنيا للتفاوض على اتفاق ملزم قانونا لحظر استعمال الأسلحة النووية، وينص على إزالتها بالكامل، والنظر في الشكل الذي يمكن أن يتخذه هذا الاتفاق. كما طلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا للالتزامات القائمة، الشروع في تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات العسكرية وعدد هذه الأسلحة المرابطة في حالة تأهب قصوى، بغية تقليص خطر الاستخدام العرضي أو المتعمد. ونحن نكرر هذه الطلبات هنا اليوم.

إن خطر الأسلحة النووية يثير شواغل أخرى بشأن تسليح الفضاء الخارجي. وفي حين أن معاهدة الفضاء الخارجي تحظر رسميا وضع أسلحة الدمار الشامل في المدار، فإنه لا ينص صراحة على مد نطاق هذا الحظر على أنواع أخرى من الأسلحة، على الرغم من أن جميع الدول أو جميعها تقريبا تدعو إلى تأييد منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والأمر المؤكد هو وجوب امتثال أي استخدام للفضاء الخارجي لأغراض القتال في الصراعات المسلحة – أي أن أي استخدام لوسائل وأساليب الحرب في، أو من خلال الفضاء الخارجي، للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في الهجمات. ومن المهم أن نؤكد في هذا الصدد أن لجنة الصليب الأحمر الدولية بمناداتها بهذه المقولة لا تتغاضى بأي حال من الأحوال عن تسليح الفضاء الخارجي، الذي سعى العديد من قرارات الجمعية العامة إلى منعه. والنقطة التي تجري محاولة توضيحها هي أنه لا ينبغي للحرب في الفضاء الخارجي أن تحدث في فراغ قانوني.

وسيكون من الصعب جدا الامتثال للقانون الدولي الإنساني في الحرب المفترضة في الفضاء الخارجي، لأن معظم السواتل الفضائية أو النظم الأخرى المستخدمة للأغراض العسكرية لها أيضا مهام غير عسكرية. إن هجوم حاسوبي أو اعتداء آخر على هذه النظم عالية التكامل وذات الاستخدام المختلط يمكن أن يحدث عواقب إنسانية كبيرة بالنسبة للملايين من المدنيين، على سبيل المثال عن طريق تعطيل خدمات الصحة والخدمات الأساسية الأخرى التي تعتمد على نظم الاتصالات الساتلية. ومن المرجح أيضا أن تخلف الهجمات الإلكترونية على الأجسام الفضائية أطنانا من الحطام في المدار يمكن أن تظل لعقود وتصبح خطرا على الأنشطة الفضائية السلمية. وينبغي للدول أن نقيم بعناية الآثار العديدة وواسعة النطاق التي يمكن أن تخلفها الحرب في الفضاء السكان المدنيين، وأن تأخذها في الاعتبار في تحديد القيود التي ينبغي أن تنطبق على عسكرة الفضاء الخارجي.

ومرة أخرى، إن لجنة الصليب الأحمر بإصرارها على ضرورة أن تمتثل الحرب الإلكترونية للقانون الدولي الإنساني، لا تشجع مطلقا على استخدام الفضاء الإلكتروني للأعمال القتالية في الصراعات المسلحة. ونحن ببساطة نصر على أنه إذا استخدمت الوسائل الإلكترونية، فيجب أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بكون تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٥ (A/70/172) عن توصيات فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، قد أشار إلى المبادئ القانونية الدولية القائمة ذات الصلة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، مبادئ الإنسانية والضرورة والتناسب والتمييز. وكما هو الحال مع النظم الفضائية، فإن الوجود الطاغي للتكنولوجيا استنادا إلى الشبكات السيبرنيطية في الحياة اليومية للسكان المدنيين يعني أن أي اعتداء على هذه الشبكات يمكن أن تكون له عواقب إنسانية خطيرة.

ويمثل تطوير نظم الأسلحة القادرة على انتقاء الأهداف ومهاجمتها بدون تدخل بشري شاغلا آخر. وهناك طائفة واسعة من نظم الأسلحة هذه، جمعت معا تحت مصطلح عام هو ”منظومات سلاح ذاتية التشغيل“، والتي يشار إليها أحيانا باسم ”منظومات سلاح فتاكة ذاتية التشغيل“. إن المناقشات التي أجرتها الحكومة والخبراء المستقلون، في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، بشأن الأثار القانونية والأخلاقية العسكرية لهذه الأسلحة، تبيّن أن هناك اتفاقا واسع النطاق على أهمية إبقاء سيطرة بشرية على المهام الحيوية لمنظومات الأسلحة هذه. ونظرا لسرعة وتيرة التقدم في الروبوتات العسكرية، فمن الملح الآن أن تنظر الدول في ما يشكل سيطرة الأنسان الحقيقية والمناسبة والفعالة في استخدام القوة. إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تحث الدول على التركيز على تحديد القيود على استقلالية المهام الحرجة لمنظومات الأسلحة بغية التأكد من أنه يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي الإنساني وفي حدود ما هو مقبول للضمير العام.

وعلى كل دولة واجب ضمان أن تمتثل خططها لتطوير الأسلحة الجديدة وقرارتها بشأن عمليات نقل الأسلحة للقانون الدولي الإنساني. وهذا أمر معترف به صراحة في معاهدة تجارة الأسلحة، التي باشتراطها أن تراعي الدول احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وأن تتخذ خطوات لمنع تسريب الأسلحة، إنما تهدف إلى كفالة ألا تقع الأسلحة في أيدي أولئك الذين يمكن استخدامها لارتكاب جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو غيرها من الجرائم الخطيرة. وسيساعد ذلك في نهاية المطاف على تعزيز حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ولذلك فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على القيام بذلك والتقيد الصارم بأحكامها. وبينما يستمر تداول الأسلحة، سواء من خلال عمليات النقل المشروعة أو غير المشروعة من أو من خلال تحويل وجهتها، مما يؤجج بعض أشد الصراعات المسلحة عنفا في العالم، لا سيما في أجزاء مختلفة من الشرق الأوسط وأفريقيا، فمن الأهمية بمكان أن نسد الفجوة بين القانون والممارسة، من أجل لوفاء بوعد تنظيم التسلح الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة منذ ٧٠ عاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد دي ماسيدو سوارس (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلم بالإنكليزية): باسم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى،

وأن أتقدم بتحياتنا لأعضاء المكتب والأمانة العامة. وبوصف هولندا دولة طرفا في البروتوكول الأول الملحق بمعاهدة تلاتيلولكو، فإنها مرتبطة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأشكركم على إتاحة الفرصة لي للاشتراك في هذه المناقشة العامة، إذ أن من الملائم أنه ينبغي أن تستمع اللجنة الأولى لآراء المنظمات الدولية المتخصصة في مسائل نزع السلاح والأمن الدولي وأن تبقى مطلعة على مركز هذه المنظمات وأنشطتها. ولا يوجد الكثير من هذه المنظمات، وإنما يوجد مجرد حفنة منها، في الواقع. ولعل ذلك انعكاس لندرة الإنجازات وعدم الإقدام على العمل في ميدان نزع السلاح.

وفي يوم الاثنين المقبل، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، كما هو الحال في كل عام، سيقوم فريق في قاعة المؤتمرات هذه بفحص الحالة الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في ذلك المجال. وسيكون الفريق مؤلفا من ممثلي الأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح وثلاث منظمات دولية. وأود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى عدم وجود فريق لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منظمة دولية كاملة أنشئت قبل ٤٨ عاما بموجب معاهدة تلاتيلولكو وتركز حصرا على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويشترك فيها ٣٣ دولة عضوا تمثل كل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بنطاق تطبيق يزيد على ٩٠ مليون كيلومتر مربع، وعدد سكان يبلغ نحو ٦٢٥ مليون شخص وأمانة دائمة تتخذ مقرها في مدينة مكسيكو، ويشرفني أن أكون الأمين العام للوكالة. وعلاوة على ذلك، فإن من ضمن المعاهدات الخمس المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، لم تنشئ مؤسسات سوى معاهدتي تلاتيلولكو وبيليندابا، ونأمل أن تصبح المفوضية الأفريقية للطاقة النووية قريبا قادرة على مزاولة أعمالها بالكامل.

إن استبعاد وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليست مسألة تنظيمية بسيطة – أولا، لأن من الصعوبة بمكان للدول الأعضاء في الوكالة أن تفهم لماذا لا تعتبر وكالتها في مترلة الوكالات الأخرى، وثانيا، لأن الحالة تبين كيف تعارض بعض الدول أي تغيير مهما كان في العالم المتجمد للسياسة المتعلقة بالأسلحة النووية. وإنني على يقين بأن مشاورات اللجنة، في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، ستسفر عن اتخاذ قرار جيد وإلهام خلفكم.

وهذا العام، اضطلعت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور فعال في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقدمت ورقة عمل تتضمن ١٦عنصرا سيكون من الضروري إدراجها في الوثيقة الختامية وأسهمت في نجاح المؤتمر. ومع ذلك، لا يمكن استخدام ذلك المعيار لقياس نتائج المؤتمر لأنه لم تكن هناك أية نتائج. ولا يمكن اعتبار ذلك مجرد سوء طالع. ونظرا لأن معاهدة عدم الانتشار تشكل الركن الأساسي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن ما يدعو إلى القلق البالغ عدم وجود وثيقة نهائية تمثل للقرارات السابقة المتخذة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ وتشمل اتفاقات أو إجراءات جديدة لتعزيز النظام. وفي حين كان هناك سبب محدد لفشل المؤتمر في اعتماد وثيقة ختامية، فإن عدم وجود أي وثيقة ختامية أمر لا مفر منه. فلم يتم التوصل إلى أي اتفاق أو نتائج. وعلى أية حال، كان تعذر إحراز تقدم بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل سببا للانزعاج من جانب الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على النحو المعرب عنه في بيان الوكالة الرسمي المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه.

وأعربت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أقدم المناطق الخالية من الأسلحة النووية، عن استيائها لعدم إحراز نتائج في المؤتمر الثالث للدول الأطراف والجهات الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي عقد هنا في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ نيسان/أبريل. ومنذ إطلاق المؤتمر منذ ١٠ سنوات، أثبتت هذه المبادرة أنها أداة واعدة لتعزيز المناطق نفسها، وكذلك من أجل زيادة تأثيرها في الجهود الرامية إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يمكن لانتكاسة المؤتمر الاستعراضي أن توقف التقدم المحرز صوب تحسين الاتصال والتعاون فيما بين المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا. ففي المؤتمر الفاشل الأخير، اقترحت الوكالة إنشاء آلية غير رسمية للاتصال فيما بين المناطق من شأنها أن تمكنها من الاجتماع، على سبيل المثال، على هامش اللجنة الأولى، وتزداد أهمية ذلك الاقتراح على الدوام. وعلى وجه الخصوص، فإن الوكالة مستعدة لفتح آفاق جديدة للعمل مع المناطق الأخرى ومنغوليا من خلال مؤسساتها أو جهاتها للتنسيق، بغية كفالة مواصلة إحراز التقدم في مؤتمراتها الدورية.

وما فتئت الحركة، التي ولدت خارج إطار الأمم المتحدة، بهدف مجابهة العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية تتزايد من حيث الجوهر، بعد التأثير. وكونه لا يلصق اسم مختصر بالحركة يبين أنها تتميز بالمحتوى والمدلول السياسي بدلا من الشكل، ومنذ عقد المؤتمرات الثلاثة ناجحة التي أسفرت عن التعهد الإنساني، ظلت الحركة تستقطب تأييدا قويا وواسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع أعضاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونعتقد أن الاعتبارات الإنسانية أضفت بعدا جديدا على المناقشة بشأن الأسلحة النووية، وأنها تلفت المزيد من الانتباه فيما بين أوساط الرأي العام العالمي. وذلك أمر في غاية الأهمية، لأنه بالرغم من كل الانتكاسات وشلل الجوانب والآليات المختلفة المتصلة بالمسألة، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تفتح مسارات حثيثة لمبادرات جديدة في الكفاح من أجل إلغاء الأسلحة النووية، التي تمثل أشد خطر وشيك لبقائنا وأكبر عقبة أمام قيام نظام دولي ديمقراطي حقا.

وفي ذلك الصدد، أود أن أخص بالذكر قراري الجمعية العامة ٦٨/٣٢ و ٦٩/٤١، اللذين يمثلان أداة يمكن أن تخرجنا من المأزق الذي وقعت فيه جهود نزع السلاح النووي على مر السنين. ومن بين أمور أخرى، ينبغي أن نستثمر في التحضير لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، على أن يعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨. فتلك المسألة، والعديد من البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى، واردة بصورة واضحة ودقيقة في مرفق الوثيقة A/C.1/70/2، التي عممت مع رسالة من الممثل الدائم للمكسيك، الذي يتولى حاليا منصب منسق الوكالة في نيويورك. وتتضمن الوثيقة إعلان الدول الأعضاء في الوكالة بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يحتفل به في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ولا يمكن للوكالة تقديم إسهام أفضل مما تقدمه لإنجاح الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمثل منطقة تقف في طليعة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وقد تجلى ذلك بوضوح في الإعلانات الخاصة التي اعتمدها رؤساء دولنا وحكوماتنا العام الماضي في هافانا، وهذا العام في بيلين، كوستاريكا. وقد اعترف مؤتمر القمة بوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كهيئة متخصصة في المنطقة لصياغة مواقف مشتركة

واتخاذ إجراءات مشتركة بشأن نزع السلاح النووي. وتعرف شعوبنا أن الأسلحة النووية هي بمثابة بندقية محشوة بالرصاص مصوبة نحو رأس الجنس البشري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتذر للأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الضجيج في القاعة أثناء بيانه. أرجو من الوفود التي تجري مشاورات التكرم بالقيام بذلك خارج القاعة، احتراما للمتكلمين، حتى يمكن الاستماع إلى المتكلمين بوضوح. وأقدر تعاون الوفود في هذه المسألة.

لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة. ستستمع اللجنة الآن إلى بيانات يدلي بها ممثلو المنظمات غير الحكومية. وأرجو ألا يتجاوزوا أربع دقائق في كلامهم.

وتمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سوف أعلق الجلسة الآن كي يتسنى لنا أن نواصل في إطار غير رسمي.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٦/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٥٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد اختتمت اللجنة المناقشة العامة جزء من عملها. لقد استنفدنا أيضا الوقت المتاح لهذه الجلسة.

سوف تُعقد الجلسة القادمة للجنة الأولى يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/نوفمبر، في تما الساعة العاشرة صباحا، في غرفة الاجتماعات هذه. وفي تلك الجلسة، ستبدأ اللجنة المرحلة الثانية من عملها، وهي المناقشات المواضيعية بشأن المواضيع المحددة وعرض ودراسة جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة. وفي البداية سنجري تبادل للآراء رفيع المستوى مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومع مسؤولين آخرين رفيعي المستوى بشأن ”الحالة الراهنة“ في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا المجال، مع التركيز على الموضوع الفرعي ”زيادة القدرات للتصدي لأسلحة الدمار الشامل“. إن الورقة المفاهيمية بشأن الموضوع التي تعدتا وتعممها الأمانة، متاحة الآن على بوابة (QuickFirst).

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات إلى الأمانة هو يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٢/٠٠. وأرجو الوفود التقيد بالموعد النهائي لتمكين الأمانة العامة من تجهيز الوثائق في الوقت المناسب، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تسريع العمل الجماعي للجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.